

وبسقوط الاتفاق وعودة التوتر مجدداً الى العلاقات بين المعسكرات واستئناف عمليات حشد الانصار وعقد الاجتماعات والندوات المنزلية، بدأ بعض المراقبين، يشكك في امكان ان تجتاز حركة حيروت، في ظل الاجواء السائدة، الدورة الثانية للمؤتمر بسلام. «فشبكة العلاقات بين الوزراء الثلاثة [ليفي وشارون وأرنس] لا تتصف بثقة متبادلة كبيرة، بل اكثر بالريبة المتبادلة» (عل همشمار، ١٩٨٧/٣/١٢).

وتمكن الوزير كتساف، ثانية، من ايقاف التدهور الذي بات يهدد مصير الدورة الثانية، بالتوصل الى اتفاق جديد بين الوزراء الثلاثة. والاتفاق الجديد يمتثل، الى حد كبير، مع الاتفاق السابق، الا انه تضمن تأكيداً ان تكون حرية المنافسة مفتوحة لجميع اعضاء المؤتمر، وفقاً لمطلب معسكر ليفي. ومن ناحية اخرى، ضمن الاتفاق الجديد حق الترشيح للوزيرين شارون وأرنس لمنصبي رئيس المركز ورئيس السكرتارية، بحيث احبط محاولة بعض رؤساء فروع الحركة الذين طالبوا بعدم السماح للوزراء بالترشيح لمناصب تنفيذية (معاريف، ١٩٨٧/٣/٢٢).

مع ان الاتفاق الجديد لم يدع مجالاً للشك في ان قادة حيروت مضمونون على عقد الدورة الثانية في موعدها، الا انه، من ناحية اخرى، فتح الباب على مصراعيه لاشتداد الصراع بين المعسكرات المتنافسة. وتجسد ذلك الصراع في المحاولات التي اخذ يبذلها كل معسكر لترشيح منافسين اقوياء للمعسكر الآخر. وبدأت ترسم صورة الصراع، كصراع بين معسكر ليفي، من جهة، وتحالف ثلاثي من معسكرات شامير وارنس وشارون، من جهة اخرى. وحاول معسكر ليفي شق صفوف التحالف الثلاثي باعلان دعمه لترشيح بنيامين بيغن الابن كمنافس للوزير شارون على منصب رئيس مركز الحركة، الا ان محاولته باءت بالفشل، اذ احجم بيغن الابن عن ترشيح نفسه، مما حدا بليفى الى ترشيح عضو الكنيست عوفاديا علي لهذا المنصب (دافار، ١٩٨٧/٣/٢٥). من ناحية اخرى، لم يستجب عضو الكنيست يورام اريدور لطلب شامير بسحب ترشيحه لمنصب سكرتارية الحركة ضد الوزير ارنس، ذلك المنصب الذي يشغله اريدور منذ سنوات عديدة، فاعلن معسكر ليفي عن دعمه

التي كانت قائمة في الدورة الاولى. وابرزت تلك التغييرات، تخلي دافيد ليفي عن عزمه على منافسة شامير على منصب رئيس الحركة، وتخليه عن مطالبته بأن ينتخب رئيساً لمركز الحركة الى جانب منصبه كقائم باعمال لرئيس الحركة والادارة (هارتس، ١٩٨٧/٣/٢٤). وفي المقابل، تخلى أرنس عن معارضته لانتخاب قائم باعمال لرئيس الحركة والادارة (عل همشمار، ١٩٨٧/٣/٩). من ناحية اخرى، كان لانفراط عقد التحالف بين معسكر ليفي ومعسكر شارون، خلال السنة الماضية، اثر كبير في دفع وزراء حيروت الى عدم التشدد، «خشية ان تتحول الدورة الثانية للمؤتمر الى ساحة قتال، يعرفون، ربما، كيف تبدأ الفوضى فيها، ولكن من الصعب معرفة كيف تنتهي، وما سوف تكون عليه صورة حركة حيروت في نهايتها. فقد كان واضحاً لهم ان هزة اخرى كتلك التي مرت بها حيروت، في ايام الدورة الاولى الثلاثة قبل عام، قد تكون قاضية، سواء اكان ذلك على الصعيد الداخلي او على الصعيد الخارجي» (المصدر نفسه، ١٩٨٧/٣/١٢).

لكن الاتفاق آنف الذكر لم يصمد اكثر من ٤٨ ساعة (حوتام، ١٩٨٧/٣/٢٧). فالوزير ليفي عاد، مجدداً، الى تبني اقتراح سابق بعدم السماح للوزراء بخوض المنافسة على منصب تنفيذي. وطالب ليفي، بدلاً من ذلك، بقصر المنافسة بينه وبين الوزيرين شارون وأرنس على منصب القائم بالاعمال «الذي اعتبره حقاً لي بسبب الدعم الواسع الذي احظى به، ومن الممكن فحص ذلك بخوض المنافسة. وعندها، سوف نعرف، وبشكل نهائي، وزن كل واحد منا، ونحسم هذا الموضوع مرة، والى الابد» (معاريف، ١٩٨٧/٣/٢٠).

اما الوزيران شارون وارنس، فطرحا، مجدداً، مطالبتهما بعدم خوض اية منافسة داخل المؤتمر، وقال شارون بهذا الصدد انه يأمل في ان يقوم شامير، في اثناء انعقاد الدورة الثانية، بتقديم اقتراح يحظى بالاجماع وليس فيه غبن لأي من وزراء الحركة، مما يفسح في المجال لعدم خوض اية منافسة في الدورة المقبلة، «فالتنافس [على حد تعبيره] ليس الامكان الوحيد. فاحياناً، يمكن الاتفاق. ونحن نعتقد بأن الاتفاق افضل من المنافسة» (المصدر نفسه).